

تعرف على أهداف مشروع قانون "مواجهة الأوبئة" بعد الموافقة عليه نهائياً

شهدت الجلسة العامة لمجلس النواب، التي انعقدت أول أمس الثلاثاء 2021/11/16 برئاسة المستشار أحمد سعد الوكيل الأول، الموافقة نهائياً بأغلبية ثلثي الأعضاء وقوفاً على مشروع قانون مواجهة الأوبئة والجوائح الصحية المقدم من الحكومة.

ومنح المشروع رئيس مجلس الوزراء اتخاذ نحو 25 تدبيراً لمواجهة الأوبئة والجوائح الصحية، حيث نص في مادته الأولى على أنه بعد موافقة مجلس الوزراء حال تفشى الأوبئة والجوائح الصحية، أن يصدر قراراً باتخاذ أى من التدابير اللازمة لمواجهة هذه الأخطار بما يحفظ الصحة والسلامة العامة.

ولكن ما هو الهدف من مشروع القانون وأهميته؟

1 وكان لهذه الجائحة العديد من التداعيات (COVID-19) شهدت مصر والعالم جائحة فيروس كورونا السلبية على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والصحية وقد عمدت الدولة -على مدار أكثر من عامين- إلى اتخاذ حزمة من الإجراءات والتدابير اللازمة لمواجهة هذه الجائحة والحد من تداعياتها، والتي كان لها الفضل في المرور بأشد فترات تلك الجائحة سوءاً بأقل الخسائر الممكنة.

2 وبما أن الدول حالياً بالافتراض القانوني عليها التزام قانوني تجاه شعوبها وأفرادها في ضمان الحقوق الصحية لذا لا تستطيع أن تسوف أو تتكاسل في مواجهة الأوبئة الناقلة والخطرة، حيث توقع عليها القوانين الدولية والداستير إضافة إلى التشريعات الداخلية لإزمات قانونية جابرة تواجه بها من خلالها هذه الأمراض بكل الوسائل المتاحة وتفرض عليها أحياناً أن تدخل الدولة في حالة طوارئ قصوى لمواجهة الأخطار، فإن هذه القوانين والداستير والقواعد الدولية فرضت مسؤوليات كبيرة على الدول من ضمنها مصر لاتخاذ مسؤولياتهم وإجراءاتهم حال انتشار الأوبئة الناقلة الخطرة لحماية الأفراد والمواطنين من أن تفتك بهم هذه الأمراض، وبالتأكيد فإن الإخلال بالتعامل مع هذه القواعد والقوانين تضع السلطة والحكومات أمام خرق قوانينها وداستيرها، إضافة إلى تحمل مسؤوليته القانونية أمام الأحكام الدولية. وعليه فإن مصر ملزمة قانوناً تجاه مكافحة الأوبئة الانتقالية استناداً إلى تلك الالتزامات التي تفرضها عليها القواعد الدولية والنصوص الدستورية المنظمة.

3 وإدراكاً من الدولة لأهمية المحافظة على حياة وصحة المواطنين ومن ضرورة وجود تشريع قانوني متكامل لمواجهة مثل تلك الأوبئة والجوائح الصحية، وحيث إن الغاية من أي تنظيم تشريعي ألا يعتبر مقصوداً لذاته، بل لتحقيق أغراض بعينها، يعتبر هذا التنظيم ملبياً لها، وتعكس مشروعية هذه الأغراض في إطار المصلحة العامة التي يسعى التشريع لبلوغها، متخذاً من القواعد القانونية التي يقوم عليها التنظيم سبباً إليها، فقد كانت الحاجة إلى إعداد مشروع القانون بغية وضع تنظيم قانوني متكامل يتضمن كافة الأحكام الموضوعية والإجرائية اللازمة لمواجهة خطر انتشار الأوبئة.